

لحفاظ على البيئة وتعزيز دور الشركات عبر الوطنية خاصة ، في جدوى إنشاء صندوق يمول من تبرعات الشركات عبر الوطنية ويخصص لدعم جهود البلدان النامية في سبل حماية البيئة :

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، في دورتها السادسة عشرة ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٥  
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٦/١٩٨٩ - مساهمة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة د-١٣/٢ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ،

وإذ يشير إلى قراره ١/١٩٨٨ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ومقرره ١٦١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ نوز/يوليه ١٩٨٨ ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن استثمارات الشركات عبر الوطنية في افريقيا<sup>(٤٩)</sup> الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين في سياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ يضع في اعتباره أن بوسع الشركات عبر الوطنية أن تسهم في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا من خلال ريادة الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية من الاقتصادات الافريقية ،

وإذ يُسَلَّم بأن قيام الشركات عبر الوطنيه بالاستثمار في افريقيا من شأنه أن يشكل مصدراً كبيراً لتدفقات الموارد غير المنتجة للديون إلى افريقيا ،

وإذ يلاحظ مع القلق أن حصة الاستثمارات التي تجرّبها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية تندى بقدر كبير عموماً . وفي افريقيا على وجه الخصوص ،

١ - يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير يتضمن ، في حله أمور ، توصيات باستراتيجيات بديلة من شأنها أن تهيئ إطاراً ذا

منفعة متبادلة ويفضي إلى تدابير ملموسة لتشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستجابة بصورة إيجابية لتحسين المناخ الاستثماري في افريقيا ومن ثم لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ذاتية الدعم ، وفقاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفا للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، المعتمدة في عام ١٩٨٠<sup>(٥٠)</sup> ، ولاسيما في القطاعات التي يمكن أن تسهم فيها الشركات عبر الوطنية إسهاماً بالغاً عن طريق تعبئة رأس المال والخبرة التقنية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق ؛

٢ - يدعو بلدان الوطن للشركات عبر الوطنية إلى أن تشجع ، كتدبير مكمل للتدابير التي تتخذها البلدان النامية نفسها ، قيام تلك الشركات بالاستثمار في جميع البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، وإلى أن تنظر ، تحقيقاً لتلك الغاية ، في توفير عدة أمور تشمل الحوافز المالية والضريبية ، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تعبئة الموارد لأغراض زيادة دعم احتياجات المساعدة التقنية للبلدان الافريقية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتمكينها من زيادة قدراتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية حتى تستفيد من الفرص الاستثمارية من خلال الشركات عبر الوطنية ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام تحسين التقرير المعد لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل<sup>(٤٩)</sup> بحيث يقدم تغطية تفصيلية وشاملة للاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا على أساس قطاع تلو الآخر ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة .

الجلسة العامة ١٥  
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٧/١٩٨٩ - أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وبصفة خاصة القرار ٥٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ نوز/يوليه ١٩٨٨ ، الذي حث فيه جميع الشركات عبر الوطنية على أن توقف فوراً جميع أشكال التعاون مع نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا وطالب الدول الأعضاء والشركات عبر الوطنية باتخاذ إجراءات محددة لإنهاء هذا التعاون ،

وإذ يلاحظ بقلق شديد الاستمرار المؤلم لنظام الفصل العنصري اللاإنساني في جنوب أفريقيا، ومواصلة إنكار الحقوق المدنية والسياسية لأغلبية السكان في ذلك البلد،

وإذ يضع في اعتباره أن استمرار الاستثمارات والتجارة والتعاون التكنولوجي، وغيرها من أشكال النشاط المستتر أو العلني الذي تضطلع به الشركات عبر الوطنية داخل جنوب أفريقيا وخارجها يوفر الدعم للفصل العنصري،

وإذ يلاحظ الجهود الراهنة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وتحقيق استقلال ناميبيا،

وقد درس تقرير الأمين العام عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا وتعاون هذه الشركات مع نظام الأقلية العنصري في تلك المنطقة<sup>(٥١)</sup> وعن مسؤوليات بلدان الوطن فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا وناميبيا منتهكة قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة<sup>(٥٢)</sup>.

١ - يكرر الإعراب عن مقتنه للفصل العنصري الذي يعد جريمة ضد الإنسانية، ويدين نظام جنوب أفريقيا لمواصلته الفصل العنصري، واستمراره في قمع أغلبية شعب جنوب أفريقيا، ولقيامه بأعمال زعزعة استقرار عسكرية واقتصادية للدول المستقلة المجاورة؛

٢ - يدين الشركات عبر الوطنية المستمرة في التعاون مع نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا متحدية قرارات الأمم المتحدة والرأي العام الدولي، وفي كثير من الحالات، منتهكة التدابير التي تتخذها بلدان موطنها؛

٣ - يرحب، كخطوة أولية، بالتدابير التي اتخذتها بعض الحكومات لفرض قيود على الاستثمارات والقروض المصرفية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية في جنوب أفريقيا، وكذلك تجريد بعض الشركات عبر الوطنية لرأس مالها المستثمر في جنوب أفريقيا؛

٤ - يأسف بالغ الأسف لأن التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تصل إلى فرض الجزاءات الشاملة والإلزامية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وفقاً لما طُلب في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٥ - يناشد حكومات بلدان الوطن للشركات عبر الوطنية أن تنفذ بالكامل أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٨، وأن تنظر في اتخاذ تدابير أخرى لخطر جميع أشكال تعاون الشركات عبر الوطنية مع نظام الأقلية العنصري في جنوب

أفريقيا، على ألا يشمل ذلك الاستثمارات المباشرة وحدها، بل أيضاً الخدمات، وأشكال الترتيبات التجارية غير القائمة على المشاركة في رأس المال. ومنح تراخيص التكنولوجيا، واتفاقات التوزيع ومنح الامتياز، وغير ذلك من الأنشطة؛

٦ - يحث جميع الشركات عبر الوطنية على أن توقف فوراً أية عمليات لها في جنوب أفريقيا وجميع أشكال التجارة والصلات الاقتصادية مع نظام الأقلية العنصري؛

٧ - يناشد جميع المؤسسات المالية والإنشائية المتعددة الأطراف أن توقف على الفور أي نوع من أنواع الدعم أو غيره من أشكال التعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يتولى التنفيذ العاجل للفقرة ٩ من قرار المجلس ٥٦/١٩٨٨، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذا التنفيذ للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة؛

٩ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل العمل المجدي المتمثل في جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا، إلى حين حصولها على الاستقلال، بما في ذلك تجميع قائمة بالشركات عبر الوطنية التي لا تزال تقوم بعمليات هناك؛

(ب) أن يعد دراسات عن مستوى وأشكال العمليات التي تباشرها الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وفي ناميبيا إلى حين حصولها على الاستقلال، بما في ذلك الترتيبات التجارية غير القائمة على المشاركة في رأس المال، واشتراكها في قطاعات معينة من اقتصادات جنوب أفريقيا وناميبيا، ودراسة مستكملة عن مسؤوليات بلدان الوطن فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا وناميبيا منتهكة قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ج) أن يقدم سنوياً تقارير إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٨/١٩٨٩ - دور المصارف عبر الوطنية في البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والمعنون «أزمة الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل الديون»،

(٥١) E/C.10/1989/8 و Corr.1.

(٥٢) E/C.10/1989/9.